



الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق - كلية الشريعة
قسم علوم القرآن والحديث

الولاية السياسية العامة

دراسة موضوعية في الحديث النبوي

أطروحة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحديث النبوي

إعداد الطالب

سائد أحمد الضمور

إشراف

الدكتور: نصار أسعد نصار

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م

نوقشت هذه الأطروحة في صباح يوم الخميس الواقع في ١٧ / ٢ / ٢٠١١ في
مدرج كلية الشريعة .

وكانت لجنة المناقشة مؤلفة من الأساتذة :

١ - أ.د زياد أبو حماد / عضواً /

٢ - أ.د محمد الشربجي / عضواً /

٣ - د عمار الحريري / عضواً /

٤ - د. منى العسة / عضواً /

٥ - أ.د نصار نصار / مشرفاً /

وقد منحت اللجنة الباحث درجة الدكتوراه في الشريعة الإسلامية .

إهداء

أهدي خلاصة جهدي إلى والدي

وإلى زوجتي وأولادي

وإلى إخواني وكل الغيورين على دين الإسلام

الذي نسأل الله العليّ القدير أن يقر عيوننا بنصره وعزته

في أرجاء المعمورة .

شكر وتقدير

الحمد لله وكفى وصلاة وسلاماً على النبي الحبيب المصطفى ﷺ ، وعلى آله وأصحابه أولي النهى . وبعد:

فلقد علمنا مولانا سبحانه أن الشكر جالب للنعم وأن من يطلب المزيد من الخير فعليه بالشكر ، قال تعالى : (لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم إن عذابي لشديد) إبراهيم الآية : ٧ فله تبارك وتعالى الحمد والثناء والشكر كما يحبه ويرضاه ، على أن وفقني لإنجاز هذا العمل ، على ما فيه من ضعف البشر وقصر النظر ، فما كان فيه من صواب فهو من فضله سبحانه وتعالى ومنته عليّ ، فله الحمد والشكر ، وإن كانت الأخرى فمن نفسي ومن الشيطان ، وأسأل الله العفو والغفران .

وأحمد الله تبارك وتعالى الذي خلقني من أبوين مؤمنين كريمين ، كان لهما علي الفضل الكبير بعد الله تعالى ، فجزاهما الله سبحانه عني خير الجزاء وأجزل لهما المثوبة والعطاء ، وخصوصاً والدتي التي ما فتئت تمدني بدعائها المتواصل للعلي القدير أن يوفقني ، أسأل الله أن يبارك في عمرها ويمدها بالصحة والعافية ، ويبوأها ووالدي من الجنة منزلاً .

كما لا أنسى من تحملوا معي المشقة والعناء وبذلوا بصبرهم من الجهد مثلي وزيادة ، زوجتي الغالية وأبنائي فلم خالص حبي وتقديري . وأتقدم بجزيل الشكر ووافر الامتنان وخالص المودة والاحترام لفضيلة شيعي وأستاذي الدكتور/نصار نصر – حفظه الله- المشرف على هذا البحث على ما بذله من جهد وما قدمه من نصح ، وعلى ما رأيته منه من لطف ، وما أسدى إلي من معروف ، فله من الله واسع المغفرة وعظيم الأجر ، وله مني خالص الدعاء وجزيل الشكر .

كما أتقدم بالشكر والتقدير الى السادة رئيس واعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بالموافقة على مناقشة هذا البحث ، وما أبدوه من ملاحظات وآراء أثرت البحث . ولا بد لي من إزجاء الشكر خالصاً إلى كل الأحبة الذين مدوا لي يد الإحسان ووقفوا إلى جانبي وهم كثر حفظهم الله ورعاهم ، راجياً منه سبحانه أن يجزل عطاءه للجميع إنه على ما يشاء قدير ، وأسأله سبحانه أن يهيئ لنا من أمرنا رشداً ، وأن يلهمنا السداد في القول والعمل .

وأخيراً إنني على وعي تام أن أي فكر بشري لا يخلو من قصور ، بل يحتاج إلى نقد وتصحيح وتطوير وتفصيل ، لذلك فإنني أمل أن تجد هذه الأفكار المطروحة الدراسة الواعية المنفتحة البعيدة عن التشنج والانفعال ، فهذا ما يلزمنا اليوم لعل هذه الدراسات والحوارات أن تنتقد الأمة مما هي فيه ، ومن ثم تعود بالفائدة والنفع على حركة تطور الفكر الإسلامي المعاصر .

وبعد فهذا عمل آخر يضاف إلى الأعمال الرامية إلى توضيح بنية النظام الإسلامي ، وقواعد العمل السياسي فيه ، نرجو أن يشكل إسهاماً في هذا المجال ، ونسال الله تعالى أن يتقبله وينفع به . وعلى الله قصد السبيل .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

وصلّى الله وسلم على نبيينا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه إلى يوم الدين



المقدمة:

قال تعالى: ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴾ [المائدة: ٥٠].

وقال تعالى: ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ [النساء: ٥٩] وقال رسول الله ﷺ :- (لينقضن عرى الإسلام عروة عروة، فكلما انتقضت عروة تشبث الناس بالتي تليها، وأولهن نقضاً الحكم وآخرهن الصلاة) ^(١).

الحمد لله مالك الملك ناصر المستضعفين ومذل المتكبرين ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم إمام المجاهدين الصادقين ، وقائد الغر الميامين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد... فإن من أعظم نعم الله عز وجل على هذه الأمة أن أنزل إليها خير كتبه، وأرسل إليها أفضل خلقه، وجعلها خير أمة أخرجت للناس، تأمر بالمعروف، وتنهى عن المنكر، وتؤمن بالله، كما تكفل لها بحفظ دينها الذي ارتضاه لها، وكلفها حمل هذه الرسالة، والجهد في سبيلها، لتكون كلمة الله هي العليا، وكلمة الذين كفروا السفلى. فحازت هذه الأمة بشرف هذه الرسالة زمام القيادة للبشرية جميعاً..

كيف لا وقد كلفت هذه الأمة بإنقاذ البشرية من الظلمات إلى النور، ومن نير الاستعباد – استعباد البشر لبعضهم – إلى نور العبودية لله خالق العباد، الذي كلف هذه الأمة حمل لواء تحرير البشرية، فاستطاعت بمدة وجيزة أن تحقق هذه الغاية، وذلك بالمبادئ السامية التي دعت إليها قولاً وفعلًا، حيث نقلت هذه المبادئ إلى حيز الواقع من خلال ترجمتها إلى سيرة عملية في حياة الرسول ﷺ وسيرة الصحابة الذين تربوا على يديه عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم.

وقد جاءت هذه المبادئ العملية الواقعية شاملة لجوانب الحياة ، داخلة في كل جزئية من جزئياتها سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو النفسية ، فحققت بفضل الله سبحانه وتعالى أفضل النتائج عندما طبقت كما جاءت بالقرآن الكريم وترجمها الرسول ﷺ، ما جعل هذه الأمة أمة الريادة والسيادة في يوم من الأيام، وما زلنا نلمس آثارها إلى يومنا هذا.

وعلى الرغم من هذه الحقيقة التي شهد بها العدو قبل الصديق إلا أنه وجد اليوم وبالأمر من يشكك بها، من الطاعنين الذين يرون أن الإسلام يهدد وجودهم ومستقبلهم، ولذا فهم يجندون كل إمكانياتهم وأقلامهم للصد عن دين الله وتشكيك أبنائه به ليقنعوهم أنه غير صالح للتطبيق في حياتنا وواقعنا اليوم.

ولا ريب أن أهم هذه الجوانب التي يريدون تشكيك الأمة بها، الجانب السياسي في الإسلام، وأن لا سياسة في الدين ولا دين في السياسة، يريدون أن يقنعوا الأمة أن الإسلام دين يتلخص ببعض الطقوس التي يؤديها المسلم في مسجده أو بيته بشكل منفصل عن الحياة.

(١) أخرجه الإمام أحمد في باقي مسند الأنصار، ب ٢١١٣٩. والطبراني في المعجم الكبير ٩٨ / ٨ وابن حبان في صحيحه ١١١ / ١٥ بإسناد جيد عن أبي أمامة الباهلي ؓ وصححه الحاكم، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٨١ / ٧: رجاله رجال الصحيح.

ونريد في هذه الدراسة أن نلقي الضوء على هذا الجانب المهم جدا في حياة الرسول ﷺ والصحابة الكرام ، فسيرة الرسول ﷺ ومن معه من المؤمنين مثلت سلطانا متمكنا في أرض بحدودها بالمتعاقدين معهم في وطنها وحياة سياسية كاملة، ونظما ومراسم للإدارة والإمارة وعلاقات من العهد والحرب والسلام مع الآخرين، استطاعت أن تمثل نموذجا رائدا في يوم من الأيام.

هذا الجانب الذي أستطيع أن أقول جازما إن أكثر ما تعانيه البشرية اليوم من الآلام والمزعجات مرتبط به، فالتنافس السياسي واستغلال الولاة سلطانهم وتوجيه الطاقات توجيهها ظالما، وتوسد الأمور من لا يستحق وعدم معرفة أكثر الولاة بحقوقهم وواجباتهم وعدم معرفة العامة لحقوقها وواجباتها، وفوق كل ذلك غياب الحكم بما أنزل الله وتغييب شرعه عن واقع الناس وحياتهم، خصوصا وان غالب دساتيرنا تنص على ان دين الدولة الإسلام ، كل ذلك أدى إلى ما نعيش اليوم من شقاء وتخلف وهدر للطاقات.

ولاعلاج لهذه الآلام والمزعجات والمعاناة إلا بالرجوع إلى ذلك المعين الصافي من سيرة النبي ﷺ وصحابته الكرام ، واستلهم العبر والدروس من ما وصلنا عنهم في ضوء الاستفادة مما وصلت إليه البشرية من تطور في كافة الجوانب الحياتية، فالتراث البشري ليس خاصا بأمة ولا بجنس ولا لون طالما أنه لا يخالف ديننا وعقيدتنا.

الجهود السابقة:

لم يدون الفقه السياسي بصورة منفردة في بدايات الدولة الإسلامية ، بل كانت مفردات الفقه السياسي ترد ضمن الأحكام العامة للإسلام، ففي مؤلفات الفقهاء المتقدمة، نجد أحكام الجهاد والحرب وأهل الذمة إلى جانب احكام الحج والجمعة والحدود، كما أن هذا الموضوع كثيرا ما بحث في كتب العقيدة وأبوابها فلا نكاد نجد أحدا ذكر عقيدته إلا وينص على التربع بالخلفاء الأربعة وأن ترتيبهم في الخلافة على ترتيبهم في الفضل، كما ينصون على أن الإمامة في قریش لا يعاديهم أحد إلا كبه الله في النار، وينصون على الصلاة خلف كل إمام بر أو فاجر والجهاد والحج معه، وعلى تحريم الخروج على الأئمة، وعلى السمع والطاعة لهم في غير معصية، وهذه كلها من مباحث الحكم والسياسة، ومن أبرز كتب العقيدة التي تعرضت لهذا البحث " منهاج السنة النبوية في الرد على الشيعة والقدرية" لابن تيمية ويعرف أيضا باسم "ميزان الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال"، وهو موسوعة اعتقادية وسياسية شاملة، بل لعله أوسع ما كتب في فقه الخلافة على الإطلاق، كما نجد المتكلمين ينصون على (باب الإمامة) في أواخر كتبهم في العقيدة.

ثم تطور الفقه السياسي فأخذ الفقهاء يكتبون مؤلفات ومصنفات تتناول القضايا الاقتصادية والمالية أو ما سمي بـ «الخراج» مثل كتاب «الخراج» لأبي يوسف القاضي، وكتاب «الخراج» ليحيى بن آدم، وهما من فقهاء السنة وكتب المحقق الكركي وهو من فقهاء الشيعة كتاب «المسائل الخراجية» وسميت أحيانا بـ «الأموال» مثل كتاب «الأموال» لأبي عبيد.

وفي علم السياسة كتب الفقهاء في جوانب متعددة منه – متأثرين بثقافات الحضارات الأخرى - إذ أن (علم السياسة) ينقسم إلى فروع أولها علم آداب الملوك، وهو معرفة الأخلاق والملكات التي يجب ان يتحلى بها الملوك لتنظيم دولتهم، والثاني علم آداب الوزارة وموضوعه أوصاف الوزراء وقوانين الوزارة والثالث (علم الاحتساب أو الحسبة) ويشمل النظر في أمور أهل المدينة وتطبيق القوانين المقررة اصطلاحاً أم شرعاً، والقائم بهذا الامر هو المحتسب، أما الفرع الأخير من علم السياسة فهو (علم قيادة الجيوش) ، ويمكن القول إن أهم الجهود في تحديد معالم النظام السياسي الإسلامي التي ذكرناها تعود إلى القرن الثالث والرابع الهجريين، على يد الباقلاني والجويني والفراء والغزالي الذين ساهموا في تطوير نظرية سياسية إسلامية، أخذت الصيغة النهائية في كتاب الماوردي المعروف باسم (الأحكام السلطانية)، وبقيت هذه النظرية الأساس المرجعي لتحديد مؤسسات الدولة الإسلامية.

ومن هذه المؤلفات التي تناولت الشؤون السياسية ما تكلم عن الملك وآداب الملوك، حيث كتبت العديد من المؤلفات فيها، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

١. كتاب «السير» لمحمد بن الحسن الشيباني «١٨٩ هـ».
٢. كتاب «آداب السلطان» للمدائني «٢١٥ هـ».
٣. كتاب «التاج في أخلاق الملوك» المنسوب للجاحظ ٢٥٥ هـ.
٤. كتاب «الملك المصلح والوزير المعين» محمد بن أبي طاهر ٢٨٠ هـ.
٥. كتاب «تدبير المملكة والسياسة» لأحمد بن أبي طاهر.
٦. كتاب خبر الملك العاتي في تدبير الملك والسياسة لأحمد بن أبي طاهر.
٧. كتاب «قوانين الوزارة وسياسة الملك» لأبي الحسن الماوردي ٤٥٠ هـ.
٨. كتاب «نصيحة الملوك» لأبي الحسن الماوردي ٤٥٠ هـ.
٩. كتاب «نصيحة الملوك» للغزالي «ت ٥٠٥ هـ».
١٠. كتاب «سراج الملوك» للطرطوشي «ت ٥٢٠ هـ».
١١. كتاب «الإشارة إلى من نال الوزارة» لابن منجب الصيرفي «ت ٥٤٢ هـ».
١٢. كتاب «الشفاء في مواضع الملوك والخلفاء» لابن الجوزي ٥٩٧ هـ.
١٣. كتاب «الحسبة في الإسلام» لابن تيمية «توفي ٧٢٨ هـ».
١٤. كتاب «معالم القربة في أحكام الحسبة» لمحمد بن محمد بن أحمد القرشي المعروف بابن الاخوة ٧٢٩ هـ.
١٥. كتاب التراتيب الإدارية لمحمد عبد الحي الكتاني ت ١٣٨٢ هـ.

الدراسات السابقة :

سبقني للكتابة حول النظام السياسي الإسلامي العديد من علماء العصر الحديث أمثال رشيد رضا، وأبي الأعلى المودودي، وعبد القادر عودة، ومحمد عمارة ومحمد أبو فارس، ومحمد سليم العوا وغيرهم..

ومن الرسائل الجامعية التي بحثت فقه السياسة والخلافة في الإسلام وقد خدمت موضوعي واستفدت منها :

رسالة دكتوراه في السياسة الشرعية ، الاختيار لولاية الوظائف العامة في النظام الإسلامي د. إبراهيم عبد الصادق: دراسة مقارنة، بكلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، ١٩٨٣ م
رسالة دكتوراه بعنوان "نظام الحكم في الإسلام" د عارف أبو عيد، جامعة الأزهر
رسالة ماجستير في السياسة الشرعية ، "النظام السياسي في الإسلام"، محمد عبد القادر أبو فارس

رسالة دكتوراه "تحقيق كتاب تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام" ، بدر الدين بن جماعة المتوفي سنة ٧٢٣ هـ تحقيق عبد المجيد معاز. جامعة الأزهر عام ١٣٩٥ هـ
رسالة دكتوراه "الحقوق والحريات السياسية في الشريعة الإسلامية" ، رحيل محمد غرايبة، الجامعة الأردنية ١٩٩٥ م

رسالة دكتوراه "الخلافة الإسلامية بين نظم الحكم المعاصرة" الدكتور/ جمال المراكبي، جامعة القاهرة

رسالة دكتوراه في السياسة الشرعية ،"القاضي أبو يعلى وكتابه الأحكام السلطانية" . د. محمد عبد القادر أبو فارس. من الأزهر.

رسالة دكتوراه "أثر الإمامة في الفقه الجعفري وأصوله" ، أ. علي أحمد السالوس

رسالة ماجستير " الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة "د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي ١٤٠٣ جامعة أم القرى

رسالة دكتوراه في الحقوق ،"الدولة والسيادة في الفقه الإسلامي" ، جامعة القاهرة للدكتور فتحي عبد الكريم

رسالة دكتوراه " الاحتساب على ذوى الجاه والسلطان " ، فريد عبدالخالق كلية الحقوق بجامعة القاهرة (٢٠٠٩ م)

رسالة دكتوراه " مرويّات خلافة معاوية رضي الله عنه في تاريخ الطبري "، د. خالد الغيث: دراسة نقدية مقارنة. وهي من جامعة أم القرى.

الإمامة الكبرى والخلافة العظمى ، محمد حسن الغزويني ، ٢٠٠٣ م .

شيخ الإسلام ابن تيمية والولاية السياسية الكبرى في الإسلام ، فؤاد عبد المنعم أحمد

الإمامة الكبرى ، عبد الرحمن يوسف .

ما يلاحظ على جهود الأقدمين والمحدثين:

١- اعتمد الفقهاء في القديم لتحديد أسس النظام السياسي على مصدرين: نصوص الوحي قرآن وسنة، وتجربة الرعيل الأول (ممارسات الصحابة للعمل السياسي خلال العهد الراشدي) حيث اكتملت أسس نظرية الإمامة واتضحت معالمها مع مطلع القرن الخامس الهجري في كتاب الماوردي، والذي تأثر بثقافات الأمم الأخرى فيما يختص بالتقاليد السلطانية؛ بحكم منصبه فقد كان وزيراً لدى الخليفة القادر بالله العباسي، فجاءت كتاباته السياسية متأثرة بذلك بشكل أو بآخر، وقد تأثر به من جاء بعده. وبقيت هذه النظرية المرجع الأساس حتى منتصف القرن الهجري الماضي حيث بدأ بعض المفكرين المعاصرين بإدخال شئ من التحوير والتعديل، أمثال محمد رشيد رضا و المودودي، ويركز التعديل على ضرورة إعطاء وظيفة الشورى أهمية خاصة ، يمكن قيادات الأمة ونوابها من المشاركة في تحديد الخطة السياسية للدولة .

٢- يلاحظ كذلك أن المنهج المتبع من قبل علماء السياسة القدماء والمحدثين والقائم على انتقائية لمواقف معينة حال دون تطوير نظرية عامة تتألف من قواعد ومبادئ كلية عامة متماسكة تمكن الباحث من تجاوز التناقضات بين النص والواقع دون تدخل العامل الشخصي فيها.

٣- لقد أدى اطلاع قادة الفكر المعاصر في المناطق المسلمة على نتائج التجربة السياسية الغربية إلى دخول معطيات جديدة في دائرة وعيهم، أثرت في توجهاتهم:

- فآثر بعضهم تبني معطيات التجربة السياسية الغربية بحذافيرها وكل نتائجها.

- وآثر فريق آخر الدعوة إلى إعادة صياغة الحياة السياسية وفق نموذج الخلافة التاريخية وعلى أساس النظرية التي طورها فقهاء القرن الرابع الهجري.

- وأما الفريق الثالث فرأى التوسط بين هذا وذاك ، فآثر أن يُدخل تعديلات على النظرية السياسية التاريخية لجعلها أكثر استجابة للمتغيرات الاجتماعية والسياسية التي تسود مجتمعاتنا اليوم، بيد أن هذه التعديلات اتصفت بالتوفيق غير المنضبط لعناصر منتقاة من النموذج الغربي، وأخرى مستمدة من التراث الإسلامي ، بمعنى أنها تقتقر إلى القاعدة النظرية المتماسكة، كما تقتقر إلى

التأطير المطرد... والملاحظ غياب التأصيل الشرعي أو الأساس النظري لهذه التعديلات مما يحرمها الأساس والعمق التأسيسي (٢) (٣).

٤- يلاحظ أن فعل جيل التأسيس - الصحابة رضوان الله عليهم - العملي اكتسب قيمة معيارية وتشريعية بغض النظر عن مدى مطابقته أو معارضته لمبادئ الوحي ومقاصده نظراً لتداخل المبادئ والوسائل والأشخاص في هذه المرحلة. فالغالب أن مرحلة التأسيس تتحول في أذهان الأجيال التالية إلى "مرحلة تقديس": ليس تقديساً للمبادئ فقط - فهذا أمر لازم - بل تقديس لوسائل تلك المرحلة ورجالها.

٥- المشكلة التي يقع فيها كثير من المحللين الاعتماد على الأحاديث الضعيفة، والروايات الساقطة تاريخياً، فآفة الكثيرين من الذين خاضوا في الخلافات السياسية بين الصحابة هي عدم التحري في ما ينقل، فقد ورثت أجيال المسلمين تراثاً ضخماً من الروايات المتناقضة عن تلك الأحداث، وفعلت التعصبات والأهواء فعلها، فأصبح جل الباحثين ينتقون الروايات التي تناسب رؤيتهم، دون اعتماد معيار موضوعي في النقل، وليس من معيار علمي أحسن من منهج أهل الحديث في النقل، لأنه منهج موضوعي يحكم على الرواية من خارجها، فلا يهتم بدعمها لهذه الرؤية أو تلك، ما دامت قد وردت بسند متصل من الرواة العدول، ولم تشمل على شذوذ أو علة قاذحة.

أهداف البحث

- طرح رؤية عصرية مبلورة من فقه وفكر السياسة الشرعية من خلال سيرة النبي ﷺ خاصة والخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، على هدي من تجربة علماء الإسلام الذين قعدوا القواعد وغرسوا الأسس التي شكلوها منهجاً على ضوء فهمهم للكتاب والسنة، مما رسم معالم الطريق وملاحمها التي تنظم العلاقة بين ولي الأمر في الإسلام، وبين الأمة التي أعطته العهد والعقد، وبايعته على السمع والطاعة في ضوء ضوابط، وهداية علاقة الجميع بثوابت إيمانهم بالكتاب والسنة، مع مقارنة ما ورد من آراء مع القواعد الكلية والمبادئ العامة للنظام السياسي في الإسلام.

- الجمع بين الدراسات القديمة والنظريات الحديثة في الحكم، ومحاولة الاستفادة من التطور الذي وصلت إليه البشرية في مجال السياسة والحكم، كون المجال اجتهادياً خاضعاً للتغيير بتغيير الزمان والمكان والحاجات، ضمن إطار معين من القواعد الكلية والثوابت.

- بيان حجم وسعة الموروث من ثقافة الإسلام وسيرة المصطفى ﷺ وخلفائه الراشدين، فيما يتعلق بالأشكال السياسية الشرعية التي نظمت ذات يوم العلاقة بين النبي ﷺ باعتباره حاكماً، ومجتمع الصحابة باعتباره محكومين، وترجمه فيما بعد الخلفاء الراشدون في أول تجارب الحكم والسياسة الإسلامية.

- تزويد المخططين ومتخذي القرار والمتنفذين في النظم الثقافية والدينية والاجتماعية والسياسية والتربوية وغيرها، ما يمكنهم من وضع الخطط بعيدة المدى لتعديل السلوك الإنساني العربي والمسلم لتجنب ما يبدو أنه سلبيات وتعزيز ما يعتقد أنه إيجابيات.

- أحاول في دراستي الحالية أن أتجاوز الخصوصية التاريخية للنظريات الفقهية التقليدية، وأتلافى قدر الإمكان القصور المنهجي للتأطير المعاصر، ومن ثم أبذل الجهد في التأصيل لنظام

(٢) العقيدة والسياسة ٤٠

(٣) يقول د. محمد بشير الخضراء:.... وانتقت من النصوص الإسلامية ما يناسب أهدافها من تدعيم سلطة الحاكم المطلقة وفرديته... ووصل الفكر السياسي الذي تضمن الآداب السلطانية أقصاه في تبرير الاستبداد السياسي وحتمية استكانة الجماعة له، النمط النبوي الخلفي ٢٧

سياسي يعتمد المعيار الإسلامي ويؤطر له في محيط إجتماعي وسياسي مختلف في بنيته ومتطلباته عن المجتمع الذي واكب بروز الفقه السياسي في تاريخ الفكر الإسلامي .

- استنباط قواعد عامة ومقاصد كلية للفعل السياسي ضمن المجتمع الإسلامي، ننتقل من الخاص إلى العام في عملية تحليل، بحثا عن هذه القواعد العامة والمقاصد الكلية، وبذا يمكننا الإجابة عن الكثير من التناقضات الداخلية ومن ثم الوصول إلى نظام سياسي يتصف بالاطراد والسلطوية، نتجاوز فيه الطبيعة التجزئية للفكر السياسي المتولد عن المنهج التقليدي^(٤)، ومن ثم الإسهام في تطوير فكر مترابط من ناحية ومن ناحية أخرى الوصول إلى أحكام يقينية قطعية قدر الإمكان؛ ذلك أن الأحكام المستخرجة من أحاد النصوص لا يمكن أن ترقى إلى مرتبة القطع يقول الشاطبي: "كل أصل شرعي لم يشهد له نص معين، وكان ملائما لتصرفات الشرع ومأخوذا معناه من أدلته، فهو صحيح ينبغي عليه، ويرجع إليه إذا كان ذلك الأصل قد صار بمجموع أدلته مقطوعا به. لأن الأدلة لا يلزم أن تدل على القطع بالحكم بانفرادها دون انضمام غيرها إليها كما تقدم"^(٥).

- إن العلماء بذلوا وما زالوا يبذلون كل جهد من أجل فهرسة الحديث النبوي فهرسة موضوعية وهذه الدراسة مساهمة في هذا المشروع.

وسوف أحاول أن أخدم هذه الأغراض، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. هل جاء الإسلام بنظرية جديدة للولاية السياسية أو نظام سياسي واضح المعالم ؟ وهل بالإمكان بعث هذا النظام من جديد ؟ وهل نحن بحاجة إليه ؟
٢. ما هو موقف الإسلام من الولاية السياسية من حيث طلبها، أهميتها، حكمها، انعقادها، انتهاءها ؟
٣. ما هي الطرق الشرعية لتولي السلطة كما بينت السنة النبوية قولا وفعلا وتقريراً ؟
٤. ما أهم المبادئ والقواعد الكلية التي حكمت النظام السياسي الإسلامي ؟
٥. ما هي واجبات وحقوق الحاكم في الشريعة الإسلامية وما حدودهما ؟
٦. ما هو حجم روايات الولاية السياسية العامة ومنزلتها عند المحدثين ؟
٧. هل ثوابت نظرية الخلافة هي ثوابت النظام الإسلامي، أم لا ؟

منهجي في البحث:

أولاً: سوف أتناول أحكام الولاية السياسية العامة (الرئاسة) وذلك من خلال سنة الحبيب المصطفى ﷺ والخلافة الراشدة، وفق نظرية أهل السنة والجماعة والتي ستكون محور بحثنا ودراستنا باعتبارها تمثل رأي جماعة المسلمين وجمهورهم الأعظم، مع عدم إغفال بيان النظريات الأخرى إن لزم.

ثانياً: جمع مرويات الولاية السياسية وأقصد بهذين المصطلحين المعنى السياسي فقط، لا ما يمكن أن يحويه من المعاني الأخرى.

ثالثاً: تصنيف هذه المرويات تصنيفاً موضوعياً يتناسب مع لغة العصر واحتياجاته.

رابعاً: الدراسة الموضوعية (الفقهية) للأحاديث الواردة في محاولة لتشكيل نظرية متكاملة عن الحاكم والولاية السياسية من خلال نصوص القرآن و السنة.

خامساً: سيكون منهج عملية الاستقراء الشاملة لنصوص الوحي وخصوصاً السنة على النحو التالي:

(٤) مع احترامنا لفقه أجدادنا وسلفنا الصالح ومنهجهم ، إلا أنه كان مناسباً لعصرهم وبيئتهم، ونحتاج اليوم إلى فقه ونظرية تناسب حاضرتنا ونهْي مستقبل أفضل مما نعيش فيه اليوم .

(٥) الموافقات ٣٩/١ .

١- اختيار النصوص التي تتناسب من حيث الموضوع او المصطلح مع الظاهرة المعنية.

٢- فهم المعنى بناء على قواعد اللغة العربية.

٣- فهم الظرف التاريخي والملابسات ربما يكون حاسما في فهم النص.

سادسا : تخريج الأحاديث والآثار من كتب السنة المعتمدة، ونقل أقوال أهل العلم في صحتها أو ضعفها ما استطعت إلى ذلك سبيلا، إلا ما كان في صحيح البخاري ومسلم أو أحدهما فاكتفي بتخريجه منهما أو من أحدهما فقط.

سابعاً: التعريف بما يحتاج إلى تعريف من مفردات غامضة، وأسماء أماكن وردت في البحث، وعناوين البحث، وكل ذلك في الهامش.

تاسعا: عزو الآيات الواردة في البحث إلى السور وبيان أرقامها.

عاشرا: الترجمة للأعلام الواردة في البحث عند الحاجة إلى ذلك بشيء من الاختصار .

حادي عشر: وضع الفهارس العامة المتعارف عليها في البحث، فهرس الآيات القرآنية، فهرس الأحاديث والآثار، فهرس المراجع، فهرس الموضوعات.

هذا وقد ارتأيت أن يكون ترتيب الأطروحة حسب التقسيم الآتي:

المقدمة:

أهمية الموضوع.

الجهود السابقة.

الفصل الأول: الولاية وأشكالها السياسية في الحديث النبوي

المبحث الأول تعرف الولاية السياسية

المطلب الأول : تعريف الولاية السياسية في اللغة والاصطلاح

المطلب الثاني : أقسام الولايات العامة

المطلب الثالث : ألقاب الولاية في الحديث الشريف

المبحث الثاني: موقف الإسلام من الولاية.

المطلب الأول : فضل الولاية وعظيم خطرهما

المطلب الثاني : طلب الإمارة والحرص عليها

المطلب الثالث : حكم الولاية و ضرورتها.

المبحث الثالث: أشكال الولاية السياسية.

المطلب الأول : الخلافة.

المطلب الثاني : الملك وأشكاله.

الفصل الثاني: انعقاد الولاية وأسس اختيار الحاكم.

المبحث الأول: انعقاد الولاية وانتهائها

المطلب الأول : انعقاد الولاية.

المطلب الثاني : انتهاء الولاية

المبحث الثاني: أسس اختيار الحاكم.

المطلب الأول : الشروط المعتبرة في الحاكم.

الفصل الثالث مبادئ الولاية السياسية .

المبحث الأول: سيادة الدستور في النظام السياسي الإسلامي

المطلب الأول : فكرة الدستور ومعناه

المطلب الثاني : مصادر الدستور وأهم قواعده

المطلب الثالث : مظاهر سيادة الدستور وتطبيقاته .

المبحث الثاني: الشورى

المطلب الأول : معنى الشورى وأهميتها

المطلب الثاني : ميادين الشورى ومجالاتها

المطلب الثالث : الزامية نتائج الشورى وقراراتها

المطلب الرابع : أشكال الشورى (النهج النبوي في الشورى)

المطلب الخامس : شروط أهل الشورى

المبحث الثالث: مبدأ العدل

المطلب الأول : تعريف العدل ووسائل تحقيقه

المطلب الثاني : وجوه العدل وتطبيقاته في السيرة

المطلب الثالث : العدل في القضاء

المطلب الرابع : ثمار العدل في الدنيا والآخرة

الفصل الرابع: حقوق الحاكم وواجباته.

المبحث الأول حقوق الحاكم.

المطلب الأول : حقوق الحاكم السياسية

المطلب الثاني : حقوق الحاكم المادية.

المبحث الثاني: واجبات الحاكم

المطلب الأول : طبيعة سلطة الحاكم

المطلب الثاني : واجبات أمنية

المطلب الثالث : واجبات تربوية

المطلب الرابع : واجبات قضائية

المطلب الخامس : واجبات إدارية

خاتمة

المراجع والمصادر

الفهارس

وأخيرا إنني على وعي تام أن أي فكر بشري لا يخلو من قصور، بل يحتاج إلى نقد وتصحيح وتطوير وتفصيل، لذلك فإنني أمل أن تجد هذه الأفكار المطروحة الدراسة الواعية المنفتحة البعيدة عن التشنج والانفعال، فهذا ما يلزمنا اليوم لعل هذه الدراسات والحوارات أن تتقذ الأمة مما هي فيه، ومن ثم تعود بالفائدة والنفع على حركة تطور الفكر الإسلامي المعاصر.

وبعد فهذا عمل آخر يضاف إلى الأعمال الرامية إلى توضيح بنية النظام الإسلامي، وقواعد العمل السياسي فيه، نرجو أن يشكل مساهمة بناءة في هذا المجال، ونسال الله تعالى أن يتقبله وينفع به.

وعلى الله قصد السبيل

الفصل الأول: الولاية وأشكالها السياسية في الحديث النبوي.

المبحث الأول: تعريف الولاية السياسية

المطلب الأول : تعريف الولاية السياسية

المطلب الثاني : أقسام الولايات العامة

المطلب الثالث : ألقاب الحاكم في الدولة الإسلامية

المطلب الأول: الولاية السياسية في اللغة والاصطلاح

أتعرض في هذا المطلب لبيان معنى الولاية السياسية في اللغة والاصطلاح، فما هي الولاية وما هو المقصود بالسياسة وما هي الصلة بينهما وعلى أي أساس كان اختيار هذا الاسم؟

الولاية في اللغة:

الولاية : من الفعل ولي، الولاية: مصدرُ المُوَالاة، والولاية مصدر الوالي، والولاء: مصدر المولى... والمولى: المعتق والحليف والوليّ. والوليّ: وليّ النعم... ووليّ الرجل، أي: أدبر. واستولى فلانٌ على شيء، إذا صار في يده... واستولى الفرسُ على الغاية، أي: بلغها^(٦).

وقيل الولي ضد العدو وفي المغرب ولي اليتيم والقتيل مالك أمرهما ومنه والي البلد ومصدرهما الولاية بالكسر وبالفتح النصرة والمحبة وفي الصحاح الولي القرب والدنو يقال تباعدنا بعد ولي، وكذا ولي الرجل وقال أبو عبيدة يعني الموالى أي بني العم، وفي تبيين الحقائق الأولياء جمع ولي وهو من الولاية وهي تنفيذ الحكم إلى الغير شاء أو أبى^(٧).

وقال ابن منظور: ".. فالولاية بفتح الواو وكسر ها تأتي بمعنى النصرة والسلطة وتولي الأمر أي الإمارة، والخطبة، والقرب والدنو، والفوارق بين هذه المعاني تستفاد من سياق الكلام في الاستعمال. وبعضهم خصصها في الكسر بمعنى الإمارة والسلطان، أي بتولي الأمر، كقولنا والي الشام أي أمير الشام.

والولاية بالكسر تأتي بمعنى القربة وربما أطلقت الولاية على المنطقة التي يليها الإنسان كالمقاطعة وكذا ما يتولاه الإنسان من الأعمال ومن ذلك تقسيم البلاد في الإدارة إلى ولايات، ومفرداتها ولاية وهي المنطقة التي يتولى إدارتها وال يكون: الأمير فيها.

ومن ثم فالولاية تشعر بالتدبير والقدرة والفعل، ومن أسماء الله تعالى الولي أي المتولي لأمر العالم والخلائق القائم بها، ووليّ: في أسماء الله تعالى الولي هو الناصر وقيل المتولي لأمر العالم والخلائق القائم بها ومن أسمائه عز وجل الوالي وهو مالك الأشياء جميعها المتصرف فيها قال ابن الأثير: وكأن الولاية تشعر بالتدبير والقدرة والفعل وما لم يجتمع ذلك فيها لم ينطلق عليه اسم الوالي، قال ابن سيده: ولي الشيء وولي عليه ولاية وولاية، وقيل: الولاية الخطبة، كالإمارة والولاية والولاية بالكسر: السلطان والولاية، والولاية: النصرة " (٨)

ويضيف ابن منظور:.. المولى الولي الذي يلي عليك أمرك، ورجل ولاء وقوم ولاء في معنى ولي وأولياء، لأن الولاء مصدر والمولى مولى الموالاتة وهو الذي يسلم على يدك و يواليك، والمولى مولى النعمة وهو المعتق، أنعم على عبده بعته، والمولى المعتق لأنه ينزل منزلة ابن العم يجب عليك أن تنصره وترثه إن مات ولا وارث له، فهذه ستة أوجه، وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ

عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ۝٨﴾

المتحنة: ٨ ، قال هؤلاء خزاعة كانوا عاقدوا النبي أن لا يقاتلوه ولا يخرجوه فأمر النبي بالبر والوفاء إلى مدة أجلهم ثم قال ﴿إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَظَلَمُوا عَلَيْكُمْ أَنْ تُولَّوهُمْ ۝٩﴾

(٦) العين للخليل بن أحمد - (٢ / ١٩٧).

(٧) أنيس الفقهاء في تعريفات الألفاظ المتداولة بين الفقهاء - (١ / ١٤٨)

(٨) لسان العرب (٤/١١)

الصفحة	العنوان
٢٢	ثانيا لقب أمير المؤمنين
٢٤	ثالثا لقب الإمام
٢٦	رابعا ألقاب أخرى للحاكم
٢٨	الترايف بين الألقاب (الخليفة والإمام وأمير المؤمنين والملك)
٣٠	الألقاب (المنهي عنها) :
٣١	هل اتخذ رسول الله ﷺ لقباً له
٣٣	<u>المبحث الثاني</u> : موقف الإسلام من الولاية.
٣٣	المطلب الأول : فضل الولاية وعظيم خطرهما
٣٣	أولا فضل الولاية :
٣٩	ثانيا خطر الولاية :
٦٢	المطلب الثاني : حكم إقامة الولاية وضرورتها
٨١	المطلب الثالث : طلب الولاية وترشيح النفس لها
٩٤	<u>المبحث الثاني</u> : أشكال الولاية السياسية.
٩٦	المطلب الأول : عهد النبوة
٩٩	المطلب الثاني : خلافة النبوة
١٠٨	المطلب الثالث : عهد الملك وأشكاله
١٠٩	سمات الملك المذمومة
١١٩	<u>الفصل الثاني</u> : انعقاد الولاية وأسس اختيار الحاكم.

الصفحة	العنوان
١١٩	<u>المبحث الأول: انعقاد الولاية وانتهاءها</u>
١٢٠	<u>المطلب الأول: انعقاد الولاية.</u>
١٩٣	<u>المطلب الثاني: انتهاء الولاية</u>
٢٤٧	<u>المبحث الثاني: أسس اختيار الحاكم.</u>
٢٦٣	<u>المطلب الأول: الشروط المعتبرة في الحاكم.</u>
٣٠٤	<u>الفصل الثالث مبادئ الولاية السياسية .</u>
٣٠٥	<u>المبحث الأول: سيادة الدستور في النظام السياسي الإسلامي</u>
٣٠٦	<u>المطلب الأول: الدستور معناه ومصادره</u>
٣١٠	<u>المطلب الثاني: أهم القواعد الدستورية</u>
٣٢٠	<u>المطلب الثالث: مظاهر سيادة الدستور وتطبيقاته.</u>
٣٣٨	<u>المبحث الثاني: الشورى</u>
٣٣٩	<u>المطلب الأول: معنى الشورى وأهميتها</u>
٣٤٦	<u>المطلب الثاني: ميادين الشورى ومجالاتها</u>
٣٦٠	<u>المطلب الثالث: الزامية نتائج الشورى وقراراتها</u>
٣٧٤	<u>المطلب الرابع: النهج النبوي في الشورى (أشكال الشورى)</u>
٣٨٠	<u>المطلب الخامس: شروط أهل الشورى</u>
٣٩٣	<u>المبحث الثالث: مبدأ العدل</u>

الصفحة	العنوان
٣٩٤	المطلب الأول: تعريف العدل ووسائل تحقيقه
٤٠٣	المطلب الثاني: وجوه العدل وتطبيقاته في السيرة
٤١١	المطلب الثالث: العدل في القضاء
٤٢٠	المطلب الرابع: من فوائد العدل وثماره
٤٢٧	<u>الفصل الرابع: حقوق الحاكم وواجباته.</u>
٤٢٨	<u>المبحث الأول حقوق الحاكم.</u>
٤٢٩	المطلب الأول: حقوق الحاكم المعنوية
٤٧١	المطلب الثاني: حقوق الحاكم المادية.
٤٨٠	<u>المبحث الثاني: واجبات الحاكم</u>
٤٧٩	المطلب الأول: طبيعة سلطة الحاكم
٤٨٣	المطلب الثاني: الواجبات الأمنية
٥٤٠	المطلب الثالث: الواجبات التربوية
٥٥٩	المطلب الرابع: الواجبات القضائية والتشريعية
٥٨٠	المطلب الخامس: الواجبات الإدارية
٦١٣	الخاتمة والتوصيات
٦١٧	الفهارس
٦١٨	فهرس الآيات
٦٢٨	فهرس الأحاديث
٦٤٣	فهرس الأعلام